تأنيث فقر الدخل في الأردن بين نتائج دراسات تقييمه ومخرجات التدخلات المؤسسية لمعالجته

The feminization of income poverty in Jordan regarding the findings of its evaluation studies and the outcomes of institutional interventions to remedy it

د. فواز رطروط، وزارة التنمية الاجتماعية-الأردن

د. رانيا جبر، الجامعة الأردنية-الأردن

ملخص: لتأنيث الفقر معناه العام ومفاده أن عدد الإناث الفقيرات ومعدلهن في الدول النامية أكبر من مثيله للذكور، وللتأكد من ذلك فقد اجريت هذه الدراسة وتبين من نتائجها تباين حجم تأنيث فقر الدخل في الأردن بين نتائج دراسات تقييمه ومخرجات التدخلات المؤسسية لمعالجته، على اعتبار أن المصدر الأول يقلل من ذلك الحجم وأن المصدر الثاني يزيده.

Abstract: In its general meaning, the feminization of income poverty indicates that number of the poor females in the developing countries is greater than the number of poor males. To be ascertained of this definition, this study was conducted and the findings proved that the extent of income poverty in Jordan differs regarding the findings of its evaluation studies and the outcomes of institutional interventions to remedy it since the first source decreasespoverty rate whereas the second source increases it**.**

مقدمة:

يعد فقر الدخل من أحد التحديات، التي يواجهها الاردن، لأسباب موضوعية مبعثها النظم المجتمعية ومؤسساتها(فواز رطروط، 2007، ص486)، وأخرى ذاتية مصدرها خصائص المعرضين والمتعرضين للفقر لا سيما التعليمية منها(الاسكوا وجامعة الدول العربية واليونيسيف وبرنامج جامعة اكسفورد للتنمية البشرية، 2017 ، ص10).

ويجابهه الأردن تحدي فقر الدخل وآثاره الاقتصادية والاجتماعية من خلال مؤسساته الرسمية ومثيلاتها التطوعية ممثلة في برامجها التمكنية والتسكنية، التي تستهدف الفقراء في ضوء دورة حياتهم ونوعهم الاجتماعي وفقا لأسسها ومعاييرها، الواردة في إطارها التشريعي، ومنهم الإناث، اللواتي يشكلن 47% من السكان(دائرة الاحصاءات العامة، 2017، ص6)، ويشير واقع حال من يتراوح سنهن بين 15 و64 سنة إلى ضعف مشاركتهن المجتمعية على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فعلى مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة مقاسة ببعدي البطالة والفقر، تفيد نتائج مسح العمالة والبطالة والدخل لعام 2016(دائرة الاحصاءات العامة، 2017، ص2) بأن معدلات المشاركة الاقتصادية للذكور من سن 15 سنة فأكثر(58.7%) أعلى من مثيلاتها للإناث (13.2%)، كما تفيد أيضا بأن معدلات بطالة الإناث(24.1%) أعلى من نظيراتها للذكور(13.3%)، وتشير دراسات تقييم الفقر التي اجريت خلال سنوات الفترة 1993-2010 (هاجر نصار وفواز رطروط، 2016، ص125) إلى انخفاض الأسر الفقيرة التي ترأسها إمرأة مقابل ارتفاع مثيلاتها التي يرأسها الرجل، بينما على مستوى المشاركة السياسية للمرأة، فإن عضوية المرأة في المجالس البلدية والأحزاب السياسية والقضاء ومجلس النواب والنقابات المهنية ومجلس الوزراء خلال عام 2016 قد بلغت 41% و 35.5% و18.5% و15.4% و8% و6.6% على التوالي، أما خلال عام 2017 فقد بلغت حصة المرأة في المواقع القيادية المتمثلة في مجالس إدارات النقابات العمالية والسلك الدبلوماسي ومجالس المحافظات ما نسبته 21% و 19.9% و13.8% على التوالي(وزارة التنمية الاجتماعية، 2018، ص4)، أما على مستوى المشاركة الاجتماعية للمرأة مقاسة بمعدل النساء المعنفات من داخل وخارج أسرهن(جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، 2013، ص25)، فإن معدل العنف ضد المرأة في الأردن(20.6%) أعلى من نظيره في المغرب (6.4%)، فضلا عن ضعف النظام الأردني الخاص بوقاية المرأة وحمايتها من العنف، لعدم تجاوز معدل امتثاله للطرق الفعالة والكفؤة، المستمدة من التوجهات العلمية التقليدية والحديثة الخاصة بتوصيف فعل العنف ضد المرأة وتفسيره وضبطه والتنبؤ به، 35.55%(فواز رطروط و ختام الشنيكات، 2016، ص77).

وبالرغم من الجهود المبذولة في الأردن للحد من الفقر، البالغة معدلاته خلال السنوات الفترة 2002 و2006 و2008 و2010 حوالي 14.2% و13% و13.3% و14.4% على التوالي، إلا أن نسبه التغير في تلك المعدلات متذبذبة، لبلوغها ما بين عامي 2002 و2006(-8.45%) وما بين عامي 2006 و2008 (+ 2.30%) وما بين عامي 2008 و2010(+8.27%)، علاوة على عدم ارتباطها(أي معدلات الفقر) بمعدلات البطالة خلال سنوات الفترة 2002-2010 على

مستوى المملكة والمحافظات باستثناء محافظة الزرقاء(Hajar T. Nassar and Fawaz Ratroot, 2015)، لهذا فلم يحقق الأردن الأهداف الإنمائية للألفية خلال سنوات الفترة 2000-2013(جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، 2013)، لانحرافه عنها بنسبة (- 17.3%)، ومعرض لارتفاع فقر سكانه بنسبة قدرها(20%) بحسب تنبؤات البنك الدولي(رئاسة الوزراء، 2017).

وللتغلب على تحدي الفقر في الأردن خلال سنوات الفترة 2015-2025، فقد جاءت مجموعة من المبادرات ، عكستها وثيقة رؤية الأردن2025 في محور المجتمع (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015، ص15)، ومن أبرزها: بناء وتطوير أنظمة استهداف موحدة تساعد في الحد من الفقر، تعظيم الاستفادة من مخرجات برامج تعزيز الإنتاجية والتدريب والتأهيل بما يضمن إيجاد فرص عمل تتوافق مع احتياجات السوق للفقراء والمعرضين للفقر بالتركيز على المرأة والشباب وذوي الإعاقة، إيجاد بيئة محفزة لمساهمة أكثر فاعلية للقطاعات الحكومية والخاصة والتطوعية والجهات الممولة، زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع، وتعزيز المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

وبما أن معدلات المشاركة المجتمعية للإناث في الأردن بالمجالين الاقتصادي والسياسي أقل من مثيلاتها للذكور، فإنهن معرضات ومتعرضات لفقر الدخل، الذي جاءت هذه الدراسة، للبحث فيه من خلال إثارتها للأسئلة التالية: ما نسبة الأسر الفقيرة في الأردن التي ترأسها إمراة من مجموعها، الذي قدرته دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 ؟، ما نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها إمراة من مجموعها، الذي يتلقى خدمات صندوق المعونة الوطنية خلال عامي 2009 و 2017؟، وما نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 ، مقارنة بمثيلاتها للإناث الفقيرات الدخل، اللواتي يتلقين خدمات صندوق المعونة الوطنية في عام 2017؟، وهل يوجد تطابق بين نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها إمراة، المقدرة من منظور دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010، ومثيلاتها المقدرة من منظور متلقي خدمات صندوق المعونة الوطنية في عامي 2009 و 2017؟، وهل يوجد تطابق أيضا بين نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 ومثيلاتها التي قدرها صندوق المعونة الوطنية في عام 2017؟.

للإجابة عن هذه الإسئلة، فقد جاءت بقية هذة الدراسة بشقيها النظري والعملي، المبينانان تاليا.

الإطار النظري:

أولا: معنى تأنيث الفقر وأسبابه وآثاره من منظور بحثي:

لمفهوم تأنيث الفقر معناه الاجرائي ومفاده"عدم امتلاك المرأة لدخل نقدي خاص بها، يلبي حاجاتها ويسهم في تلبية الحاجات الأساسية وغير الأساسية لمن تعليهم أو المكلفة بالإنفاق عليهم،

متأتيا من عملها المأجور أو من مصلحة خاصة تملكها أو تملك جزءا منها أو من تقاعدها أو ضمانها الاجتماعي أو من المكلفين شرعا بالإنفاق عليها، مما قد يدفعها لتعويضه من خلال استعانتها بحالتها الزواجية- أرملة، مطلقة، منفصلة- في أثناء طلبها للعون النقدي و أو العيني من بعض أقاربها و أو معارفها الميسورين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتكافل الاجتماعي في بلدها"(هاجر نصار وفواز رطروط، 2016، ص120-121).

كما لتأنيث الفقر مجمل أسبابه، التي توردها الدراسات الميدانية، فتبعا لدراسة أردنية(هاجر نصار وفواز رطروط،2016، ص146-157)، فقد كان هناك عشرين سببا للفقر من وجهة نظر النساء الفقيرات المتلقيات لخدمات صندوق المعونة الوطنية، البالغ عددهن 596 إمراة، وهي: تدهور الوضع الصحي(4.5%)، وفاة المعيل(30.5%)، الطلاق(10.9%)، قلة الدخل(8.2%)، غياب المساعدات المادية(0.3%)، إنعدام المساعدات المقدمة من الجمعيات الخيرية(1%)، غياب المعيل(14.1%)، ضعف العلاقات الاجتماعية(0.3%)، سجن الزوج(3.2%)، غياب الضمان الاجتماعي(0.5%)، التغيرات المناخية وأثرها السلبي في الزراعة(0.3%)،كثرة الأبناء(0.7%)،البطالة(6.2%)، إنعدام ملكية الأراضي الزراعية(0.2%)، الديون(0.3%)، هجر الزوج(1.5%)، مرض الزوج(2.5%)، وسجن الإبن(0.2%)، وبينت نتائج الدراسة مدار البحث كذلك توافق ربات الأسر الفقيرة وربات الأسر غير الفقيرة على بعض أسباب فقر المرأة واختلافهن على بعضها الآخر، فالأسباب اللواتي توافقن عليها المبحوثات هي عدم حصول المرأة على التعليم الذي يؤهلها لإمتهان الوظائف أو الأعمال المأجورة(84.8%)، ارتفاع الأسعار في أسواق مجتمعها المحلي مقارنة بضعف دخل أسرتها(95.9%)، تعطلها عن العمل لعدم وجودها لفرصة عمل مناسبة(93.2%)، وعدم وجود مشاريع للقطاع الخاص في مكان إقامة أسرتها تعمل على تشغليها(77.3%)، أما أسباب فقر المرأة اللواتي اختلفن عليها المبحوثات فهي عدم حصول المرأة على التدريب المهني، غياب وجود دخل خاص بها من عوائد العقارات والأسهم، ضعف أخذها بوسائل تنظيم النسل، وإيمان وصيها بثقافة العيب، اعتماد زوجها على دخلها في حال توفره من عملها أو تقاعدها أو عوائد أملاكها، زواج زوجها عليها من أخرى، المعايير الاجتماعية المعمول بها في مجتمعها المحلي، إصابة أحد أفراد أسرتها بالإعاقة أو العجز، وإيمانها بالنصيب كقيمة فردية، فقد كانت رباب الأسر الفقيرة أكثر إيمانا بهذه الأسباب من نظيراتهن رباب الأسر غير الفقيرة.

وسندا لنتائج دراسة أردنية أخرى(دوخي الحنيطي وفايز المجالي ووفاء الطراونة، 2012، ص275) حول محددات الفقر من وجهة نظر عينة من أرباب الأسر الفقيرة في لواء الأغوار الجنوبية، قوامها 350 رب أسرة منهم 112 أناث و138 ذكور، فقد تبين أن ظاهرة الفقر هي الأشد بين الأسر التي تعيلها النساء، وأن من خصائص الأسر التي تعيلها النساء: انخفاض مستوى التعليم عندهن، كما أن معظمهن من الأرامل والعاطلات عن العمل، وقد كانت معدلات الملكية عندهن خاصة الأراضي الزراعية منخفضة جداً، كما تبين أيضا اختلاف عوامل سبب ظاهرة الفقر حسب تصورات الأسر الفقيرة، فقد كان مستوى تصورات الأسر الفقيرة نحو العامل القدري

مرتفعا، بينما مستوى تصورات الأسر الفقيرة نحو العامل البنائي فقد متوسطا، أما مستوى تصورات الأسر الفقيرة نحو العامل الفردي فقد كان متوسطا عند الأسر التي يعيلها الذكور ومنخفضا عند الأسر التي تعيلها النساء.

ولتأنيث الفقر كذلك مجمل آثاره، التي عكستها نتائج الدراسات الميدانية ومنها دراسة أردنية(هاجر نصار وفواز طروط، 2016، ص183)، تبين من نتائجها معاناة المرأة الفقيرة أكثر من نظيرتها غير الفقيرة من المشكلات الاقتصادية المتمثلة في انخفاض الدخل النقدي وضعف تنويع مصادره وتدني مستوى الإنفاق وإرتفاع أسعار السلع والخدمات، ومن المشكلات الصحية المتمثلة في إصابتها بأمراض ضغط الدم والسكري والسحايا والاكتئاب والوسواس، كما تبين من نتائج الدراسة أيضا أن المرأة الفقيرة أقل معاناة من نظيرتها غير الفقيرة في مجال المشكلات الاجتماعية المتمثلة في العنف الأسري بنوعيه الجسدي(4.9%) والنفسي(9.6%)، طلاق الأبناء والبنات المتزوجين(7.4%)، تشرد البنات(1.4%)، تسرب الأبناء من المدارس(8.2%)، عمالة الأبناء بسن مبكرة من طفولتهم(6.8%)، جنوح الأحداث(1.4%)، شرب الأبناء والبنات للسجائر(11.8%)، والتنازل عن الحق في الميراث(10.3%).

ثانيا: إستراتجيات الحد من تأنيث الفقر بين النظرية والتطبيق:

للحد من تأنيث الفقر، أو القضاء عليه، كما يتضح من الإعلان العالمي للأهداف الإنمائية للألفية(الأمم المتحدة، 2002) ومثيله للأهداف العالمية للتنمية المستدامة(الأمم المتحدة، 2017) ، فقد وجد العديد من الإستراتيجيات العملية(هاجر نصار فواز رطروط ، 2016، ص125-127)، التي يعكسها الواقع، وهي:

أ- **إستراتيجية العون أو الضمان الاجتماعي**، التي تقوم على حصر الحالات الاجتماعية الصعبة من النساء، وتشخيصها، وتقييمها، والتدخل في ظروف صاحبتها من خلال تقديم العون النقدي المتكرر أو المتقطع لهن، الذي يلبي الحد الأدنى من احتياجاتهن الأساسية وغير الأساسية، الذي عكسته الدراسات التقييمة للفقر في بلادهن، وتطبق هذه الإستراتيجية في الأردن، منذ عام 1963، الذي شهد صدور نظام المساعدات والتأهيل للفقراء والمحتاجين رقم 42، فهذا النظام بقى نافذاً حتى عام 1971، الذي صدر فيه نظام التأهيل والمساعدات تحت الرقم 102، وألغي في عام 1986، لتأسيس صندوق المعونة الوطنية بموجب قانونه رقم 36(www.mosd.gov.jo). وبمعنى آخر فإن الإستراتيجية محل الدراسة، تطبق حاليا في الأردن من خلال صناديق العون الاجتماعي المتمثلة في صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

ب- **إستراتيجية رأس المال البشري**، التي تقوم على إكساب المرأة المهارات التعليمية والتدريبية، التي تؤهلها للانخراط في سوق العمل، الذي يكافئها بالدخل، التي تنفقه على احتياجاتها واحتياجات أسرتها، التي ترعاها أو تعيش فيها، فوفقاً لهذه الإستراتيجية فإن الطلب أهم من العرض، ولهذا فعلى المرأة الراغبة بالاعتماد على ذاتها، أن تبحث عن احتياجات سوق العمل من الوظائف والمهن، وتستجيب لها من خلال تعليمها أو تدريبها، وإلا فإنها ستبقى عاطلة عن العمل،

كما يحدث لها في الأردن، ففي الأردن، تتأثر معدلات البطالة بالنوع الاجتماعي للمتعطلين، ففي الوقت، الذي تراوح فيه مدى معدلات البطالة للذكور، في الفترة من عام 1968-2003 بين 9.6% و 13.4%، بلغت تلك المعدلات للإناث نحو 12.8% و 20.8%(فواز رطروط وعطاف الترتوي وخليل هلالات، 2004)، مما يدلل على تحيز سوق العمل الأردني للذكور أكثر من الإناث، نتيجة لإستفادة الذكور من فرص العمل المتوفرة في هذا السوق، لأسباب عديدة منها طبيعة الأعمال المتاحة في الاقتصاد الأردني، والثقافة المجتمعية السائدة، التي تلقي العبء على الذكور في تأمين متطلبات المعيشة، واشتداد طلب الإناث على الأعمال، التي تتماشى مع أدوارهن الاجتماعية التقليدية.

ت- **إستراتيجية الاقتصاد**، التي تقوم على إقراض المال للنساء القادرات على سداده بعد توظيفهن له في مشاريعهن الإنتاجية، التي يتوقف نجاحها على مجمل خصائصها، وخصائصهن، كما تبين من نتائج دراسة رطروط(2004)، ففي الأردن تنجح المشاريع الصغيرة في تحقيق أهدافها أكثر من مشاريع تدعيم الدخل ومن مشاريع الأعمال الصغيرة. وتستمر المشاريع التجارية أكثر من المشاريع الزراعية ومن المشاريع الصناعية/ الحرفية، وتفلح قروض المشاريع ذات الفوائد المرتفعة وفترة السماح القصيرة والأقساط الشهرية العالية أكثر من مثيلاتها ذات الفوائد المنخفضة وفترة السماح الطويلة والأقساط الشهرية المنخفضة، وتستدام مشاريع الأشخاص الذين سبق لهم العمل في القطاع العام أو الخاص، والمتعلمين تعليما أساسيا والمقيمين في إقليم الشمال والحاصلين على الدعم أو المساندة من أزواجهم، والمتوفى آباؤهم وأمهاتهم، أكثر من مشاريع غيرهم.

ث- **إستراتيجية إتاحة الفرص**، التي يظهر مكنونها من اسمها، فالمجتمع يتيح فرص التعليم والتدريب والعون والائتمان والإسكان والعلاج وغيرها من الفرص الأخرى أمام النساء الفقيرات، اللواتي عليهن اقتناصها بالاستناد إلى مواطن قوتهن الداخلية، ويشير الواقع، إلى كثرة الفرص المتاحة أمام النساء الفقيرات في الأردن، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مشروع مساكن الأسر العفيفة الذي ينفذه الديوان الملكي، مشروع مساكن الأسر الفقيرة الذي تنفذه وزارة التنمية الاجتماعية، قروض المشاريع الإنتاجية التي تمولها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بعثات الدراسة الجامعية التي توفرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المناطق الصناعية المؤهلة التي تشرف عليها وزارة العمل، ومراكز التدريب المهني التي تديرها مؤسسة للتدريب المهني، وبالرغم من كثرة الفرص المتاحة أمام النساء الفقيرات في الأردن، إلا أن بعضهن لا يتمكن من اغتنامها، كما ظهر من بعض نتائج مسح السكان والصحّة الأسرية (موثق في البنك الدولي،2005 ، ص80)، فحوالي 30.2% من النساء اللواتي يقع سنهن بين 40 و49 سنة(34.3%)، والمطلقات(47.9%)، والريفيات(33.2%)، وغير المتعلمات(52.4%)، والعاطلات عن العمل(31.7%) لا يتمكن من الوصول إلى الخدمات الصحية في حال مرضهن، بسبب افتقارهن للمال.

ج- **إستراتيجية الحكمانية(الإدارة الرشيدة)**، التي تدعو إلى المؤسسات إلى زيادة اهتمامها بالمسائلة والتنسيق والشراكة والمشاركة والشفافية، وغيرها من المسائل الأخرى، فعلى المؤسسات، التي تتطلع إلى ترشيد إدرتها، أن تهتم بمتلقي خدماتها من الذكور والنساء على حد سواء، وذلك من خلال قياسها الدوري لمعدلات رضاهم، وأخذها بآرائهم، وإشراكها لممثليهم في

لجانها، وغيرها من المجالات الأخرى، وتعبر جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، عن الإدارة الرشيدة، كما يظهر من معاييرها، وغايتها، فمعاييرها، هي القيادة، التخطيط الاستراتجي، إدارة الموارد والشركات، إدارة العمليات والخدمات، وإدارة الأفراد، بينما غايتها التميز، من خلال السعي لإحراز النتائج المخطط لها، ونيل رضا متلقي الخدمة، وبالرغم من أهمية هذه الجائزة، ودورها في الإصلاح الإداري في الأردن، إلا أن غالبية الوزارات والمؤسسات والدوائر المعنية بحماية المرأة، لم تحصل على تلك الجائزة في مرحلتها السابعة(2015/ 2016) باستثناء صندوق المعونة الوطنية.

ثالثا : ملامح الفقر في الأردن:

للفقر في الأردن ملامحه أدناه، التي أظهرته نتائج الدراسات العلمية، وهي:

أ- تذبذب معدلات الفقر المدقع والمطلق: تشير الدراسات والتقارير العلمية حول ظاهرة الفقر في الأردن إلى تذبذب نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر المدقع التي بلغت (1.5 %) في عام 1989(الصقور وآخرون، 1989)، وارتفعت إلى (6.6 %) في عام 1993 (الصقور وآخرون، 1993)، ثم انخفضت إلى (3.7 %) في عام 1997(وزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997)، وعادت وارتفعت إلى (4%) في عام 2002(وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي، 2004)، ثم انخفضت إلى (0.60%) في عام 2006 وإلى (0.25%) في عام 2008(دائرة الإحصاءات العامة،2010، ص4)، كما تشير الدراسات أيضا إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر المطلق من (7.18%) في عام 1989(الصقور وآخرون، 1989) إلى (21.3 %) في عام 1993(الصقور وآخرون، 1993)، وهبوطها إلى (10.2 %) في عام 2002(وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي، 2004)، ومن ثم صعودها إلى 14.3% في عام 2010 (دائرة الإحصاءات العامة، 2010).

ب. معدلات الفقر متعدد الابعاد منخفضة: كشف تقرير الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية(الاسكو وجامعة الدول العربية واليونسيف وبرنامج التنمية البشرية بجامعة اكسفورد، 2017 ، ص9) عن تصنيف الأردن ضمن قائمة الدول المنخفضة في مجال الفقر متعدد الأبعاد التعليمية(مقاسة بمؤشري الانتظام في المدارس وسنوات الدراسة) والصحية(مقاسة بمؤشرات التغذية ووفيات الأطفال والحمل المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث) والمعيشة (مقاسة بمؤشرات توافر الكهرباء والمرافق الصحية الملائمة ومياه الشرب المأمونة ووقود الطهي النظيف وتوافر أرضيات مناسبة وسقف مناسب وعدم الاكتظاظ والحصول على الحد الأدنى من المعلومات والقدرة على التنقل وتوفر سبل العيش).

ت. مسببات الفقر موضوعية وذاتية: ينجم الفقر في الأردن عن مسبباته الموضوعية والذاتية، وتكمن المسببات الموضوعية في النظام الاقتصادي المحلي الذي يتصف بتاثره بالنظم الاقتصادية الدولية(فواز رطروط، 2007 ، ص486)، وضعف مقدرته على ربط مستويات الأجور بمعدلات التضخم من جهة وربط الحد الأدنى للأجور بالقيمة النقدية لخط الفقر من جهة ثانية

وربط المعونة النقدية بشروط تحسين المستوى المعيشي للفقراء من جهة ثالثة، علاوة على عدم تعامل النظام المجتمعي مع الفقر بمعناه الشمولي، وضعف التنسيق ما بين القطاعات الرسمية والأهلية، وارتفاع كلف المسكن الملائم بصورة تفوق إمكانات الأسرة الفقيرة(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013)، وضعف مبادرات القطاع الخاص في مجال المسؤولية المجتمعية(فواز رطروط وختام الشنيكات، 2016)، أما المسببات الذاتية، فإنها تكمن في الفقراء أنفسهم، لأنهم لا يكملون مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي، وينجبون الكثير من الأطفال، ويمتهنون الأعمال التي لا تدر عليهم دخولاً تلبي كامل احتياجاتهم الأساسية وغير الأساسية، ويقطنون في المجتمعات المحلية الراكدة اقتصادياً، فقد تبين من دراسة تقييم الفقر لعام 2002(وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي، 2004)، التي أصبحت منهجيتها تستعمل في لاحقاتها المنفذة في السنوات 2006 و2008 و2010 على التوالي، ارتباط الفقر بالتعليم على نحو عكسي، وبالخصوبة على نحو طردي، وبانخفاض الدخل على نحو طردي أيضاً، وبالخلفية الاجتماعية للمجتمع المحلي(بادية، ريف)، وارتباط الفقر بالتعليم على نحو عكسي في الأردن، أكده تقريره الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية.

ث. برامج التخفيف من وطأة الفقر تتراوح ما بين التسكين والتمكين: يجابه الفقر في الأردن من خلال خمسة برامج مؤسسية هي: برنامج المعونة النقدية (المتكررة الطارئة، والاستثنائية)، وبرنامج مشاريع توليد الدخل (المشاريع الصغيرة، ومشاريع الأعمال الصغيرة، ومشاريع تدعيم الدخل)، وبرنامج المشاريع السكنية (شراء المساكن وبنائها وصيانتها للأسر الفقيرة، وإتاحتها للتملك أمام أصحاب الدخل المحدود بأسعار مدعومة)، وبرنامج التأمين الصحي والإعفاء من نفقات العلاج، وبرنامج إعانة الطلبة، وبرنامج المعونات النقدية والعينية المتقطعة.

ج. تباين أثر مبادرات الحد من الفقر وتعزيز الإنتاجية: أظهرت نتائج الدراسات الكلية والجزئية أن مشروع الحد من الفقر في الأردن يعاني من عدة مشاكل أبرزها: الازدواجية والتكرار، وضعف التنسيق، وانخفاض العائد الاقتصادي والاجتماعي، علاوة على كثرة دراسات قياس الفقر وتحليله، وتباين نتائجها من جراء اختلاف منهجياتها، لهذا، فقد جاءت العديد من المبادرات لتمكين مشروع الحد من الفقر في الأردن من تـــــعزيز فاعليته وكفاءته، بعضها الأول غير معروف أثره من جراء غياب دراسات تقييمه، مثل: توحيد منهجية دراسات تقييم حالة الفقر، تقدير احتياجات الفرد من السعرات الحرارية في ضوء بعض خصائصه، واحتساب كلفتها النقدية بالأسعار الثابتة، اعتبارا من عام 2002؛ "واستراتيجية مكافحة الفقر من أجل أردن قوي" الممول مشروعها من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، ومشروع تعزيز الإنتاجية، الذين نفذتهما وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والهيئة التنسقية للتكافل الاجتماعي التي باشرت أعمالها في عام 2007 وألغيت في عام 2013 بموجب قرار صادر عن رئاسة الوزراء، بينما بعضها الثاني فقد لم يتمكن من تحقيق أهدافه، مثل مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الذي نفذته الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي في الفترة 2008-2013 (فواز رطروط، 2013)، أما البعض الثالث من المبادرات فما زال قيد التنفيذ حاليا، ومن أحدثها مبادرات القضاء على الفقر، الواردة في رؤية الأردن 2025.

ح. تباين أثر الفقر في الفئات الأشد فقرا من منظور النوع الاجتماعي، كما تبين من نتائج الدراسات التالية:

1. دراسة الصقور ورفاقه(1989) حول جيوب الفقر، التي كانت وحدتها التحليلية الأسرة، وتبين من جملة نتائجها، أن بعض الخصائص الاقتصادية والصحية للإناث في الأسرة الفقيرة تختلف عن مثيلاتها في الأسر غير الفقيرة، لكون المعدل الخام للمساهمة الاقتصادية للإناث في الأسر الفقيرة(1.6%) أقل من مثيله في الأسر غير الفقيرة(6.1%)، والمعدل المنقح للمساهمة الاقتصادية للإناث في الأسر الفقيرة(6.9%) أدنى من نظيره في الأسر غير الفقيرة(10.6%)، ومعدل البطالة للإناث في الأسر الفقيرة(70.8%) أعلى من ما يقابله في الأسر غير الفقيرة(22.3%)، ومتوسط عدد مرات الحمل للنساء في الأسر الفقيرة اكبر(19.8) منه في الأسر غير الفقيرة(6.65).
2. دراسة الصقور وزملائه(1993) حول واقع الفقر وخصائص من يعانون منه، التي كانت الأسرة وحدة تحليلها هي الأخرى، وخلصت إلى الأمر نفسه، الذي تبين في الدراسة السابقة عليها المشار إليها في البند السابق، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعدل الخام للمساهمة الاقتصادية للإناث في الأسر الفقيرة(6.4%)، اقل من مثيله في الأسر غير الفقيرة(12.9%)، وأن معدل البطالة للإناث في الأسر الفقيرة(58.35%) أعلى من نظيره في الأسر غير الفقيرة(31.5%).
3. دراسة الحنيطي وزملائه(2000) دراسة حول تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر، من خلال عينة قوامها 201 أسرة من الأسر المقيمة في بعض القرى النائية بإقليم الجنوب. فقد تبين من نتائج الدراسة، أن بعض الخصائص الصحية والاقتصادية والاجتماعية للنساء في الأسر الفقيرة تختلف عن مثيلاتها في الأسر غير الفقيرة. فعلى مستوى بعض الخصائص الصحية، فإن نسبة الأمهات المتزوجات، اللواتي أنجبن أطفالهن في منازلهن في الأسر الفقيرة فقراً مطلقا(32.3%) أعلى منها في الأسر غير الفقيرة(31.1%) وفي الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً(22.2%)، ونسبة الأمهات المتزوجات، اللواتي أنجبن أطفالهن في العيادات الصحية في الأسر غير الفقيرة (1.9%) أكبر منها في الأسر الفقيرة فقراً مطلقا(1.0%) وفي الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً(0%)، بينما على مستوى بعض الخصائص الاقتصادية، فقد كانت نسبة النساء، اللواتي يقمن بصناعات ريفية في الأسر الفقيرة فقراً مطلقا(78.7%) أعلى منها في الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً(73%)، وفي الأسر غير الفقيرة(69.5%)، أما على مستوى بعض الخصائص الاجتماعية، فقد كان معدل السن عند الزواج للإناث في الأسر غير الفقيرة(22 سنة) أكبر منه في الأسر الفقيرة فقراً مطلقا(20سنة) وفي الأسر الفقيرة فقرا مدقعاً(19 سنة).
4. دراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية(2004) حول بناء سبل المعيشة المستدامة من منظور التنمية البشرية، التي استعمل فيها مقاييس عديدة، بعضها يرتبط بالنوع الاجتماعي، وهو دليل التنمية البشرية للنوع الاجتماعي، الذي تبين من حصيلة معطياته، أن وضع النساء في الأردن في عام 2002 أفضل منه في عام 1997، لزيادة معدله من 0.647 إلى 0.718 بفارق قدره 11 درجة، كما تبين منه أيضا أن معدل السن المتوقع عند الولادة للإناث(72.4 سنة)، ونسبة القيد الإجمالية في

مراحل التعليم المختلفة للإناث(76.1%)، في عام 2002، أعلى من مثيلهما للذكور، اللذين بلغا 70.6 سنة و 71.9% على التوالي، وأن معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغات الإناث(84.8%)، ونسبة نصيب الإناث من الدخل المكتسب(16.6%)، في عام 2002، أقل من نظيرهما للذكور، اللذين بلغا 94.6 % و 84.4%.

5. دراسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة(2006)، حول تحديث الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، التي أطلقت عام 1993، فستعمل في الدراسة المنهج النوعي، القائم على طرق التحليل البيئي، والبيانات والمعلومات المتوافرة، والعصف الذهني، وغيرها من الطرق البحثية الأخرى. ونجم عن الدراسة تحديث الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام 2006-2010، التي جاءت في خمسة محاور، منها محور الأمن البشري والحماية الاجتماعية، الذي كان له عدة أبعاد، من بينها بعده الخامس المرتبط بالفقر، وخلاصته رزوح المرأة تحت الفقر، لأسباب مردها بعض خصائصها، فأكثرية النساء الفقيرات في الأردن، عاطلات عن العمل، غير مؤهلات مهنياً، مستوى تعلميهن منخفض، وفرصهن بالاقتراض من صناديق الائتمان متدنية.

6. دراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي (2004) حول تقييم الفقر في الأردن، التي تبين من نتائجها، أن الأسر، التي ترأسها نساء ضمن مجموعات فرعية منتقاة لديها فعلاً من الفقر(15.3%)، أعلى بقليل من تلك، التي يرأسها رجال(14.1%). فقد وجد أن لدى النساء المطلقات مستوى من الفقر أعلى مما لدى النساء المتزوجات أو الأرامل، وتبلغ نسبة الفقر لدى النساء المنفصلات عن أزواجهن 37%. كما تبين من نتائج الدراسة أيضا، أن النساء من سن 15-45 سنة، في الأسر الفقيرة ينجبن (5.2 مولود) أكثر من النساء في الأسر غير الفقيرة(3.1 مولود)، وما يؤكد صحة هذه النتيجة الأخيرة، دراسة حيدر وصالح(2005)، التي أكدت أن هناك ارتباطا قويا بين الفقر، الذي يعيشه الفقراء، الذين يقطنون في جيوب الفقر، وخصوبة نسائهم، بدرجة قدرها 0.82، وكذلك دراسة تقييم الفقر في الأردن لعام 1994، التي أجراها البنك الدولي، وتبين منها تأثر الفقر بمعدل الإنجاب على نحو طردي(موثق في الحنيطي، 2000).

7. دراسة البنك الدولي(2005) حول التقدم الاقتصادي للمرأة في الأردن، الذي تبين أنه ما زال دون المستوى، لأسباب يرتبط بعضها بالمرأة، مثل: ارتفاع معدل خصوبتها مقارنة بالمعدل العام لخصوبة المرأة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقبولها للأعمال التي تقل عن كفاءتها، ومعاناتها من العزل المهني بسبب عملها في المستويات الوظيفية ذات الأجور المتدنية، وعدم استغلالها لقدرتها في القطاع الخاص، ولأسباب يرتبط بعضها الآخر بالمجتمع، الذي يوجد التمييز في الأجور وغير الأجور على أساس النوع الاجتماعي، والتشريعات المعوقة لانخراط المرأة في سوق العمل.

8. دراسة الحلاق ورفاقة(2008) حول واقع الفقر في محافظة اربد وإمكانية حله، التي أجريت على عينة قوامها 2693 أسرة من الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن 57.3 % من الأسر ترأسها امرأة، وأن نسبة كبيرة من الإناث في الأسر المبحوثة لديهن مؤهلات تدريبية في مجال التجميل وغيره من المجالات الأخرى لكنهن

عاطلات عن العمل؛ لأسباب كثيرة، منها ممانعة أهلهن لعملهن المأجور، وعدم حوزتهن على أفكار لمشاريع إنتاجية.

9. دراسة المصالحة(2009) حول المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي تواجه 200 أمراة من النساء الأردنيات المتزوجات من العرب غير الأردنيين، المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية، وخلصت الدراسة، إلى نتائج عديدة منها ما يرتبط بخصائص النساء محل الدراسة قبل زواجهن وفي أثنائه، فقبل زواجهن عشن في أسر توجيهية فقيرة، كبيرة الحجم، لم تسمح لهن بمواصلة تعليمهن إلا للمرحلة الابتدائية فقط. ووافقن على الزواج من أزواجهن بسبب فقر أسرهن، وخشيتهن من العنوسة. وبعد زواجهن، من أزواجهن الحاليّن، الذين كان أكثرهم من المصريين، الشباب، الممتهنين للأعمال الحرة، المتعلمين تعليماً ابتدائياً، وغير المتزوجين عليهن من أخريات، فأنهن ما زلن ينجبن بالرغم من معاناتهن من مشكلاتهن الخاصة، التي برزت بوضوح بين فئات النساء اللواتي يرعين الأسر، التي يقل دخلها الشهري عن 100 دينار، واللواتي تقيم أسرهن في المساكن المستأجرة، والمتزوجات من مزارعين، وعاطلين عن العمل.

10. دراسة الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي(2009) حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر في مناطق جيوب الفقر، تبين من معطياتها تفاوت معدل الأسر التي ترأسها النساء في جيوب الفقر من جيب إلى آخر، فقد وصلت إلى 20.8% في غور المزرعة والقطرانة، و2.1% في بصيرا والديسة، كما تبين من معطياتها أيضا اقتراب معدل الأسر التي ترأسها النساء في جيوب الفقر(10.60%)، من نظيره الوطني(11.6%) بفارق قليل.

الإطار العملي:

أولا: مبررات الدراسة وأهميتها وأهدافها ومشكلتها ومنهجيتها:

أ.مبررات الدراسة: للدراسة مبررها الوحيد وهو غياب الدراسات السابقة التي بحثت في تأنيث فقر الدخل في الأردن بين نتائج دراسات تقييمه ومخرجات التدخلات المؤسسية لمعالجته، مما جعل منها رائدة في مجالها والأولى من نوعها.

ب. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من عائدها التطبيقي على سياسات الحد من الفقر وتعزيز الإنتاجية في الأردن، وهو صياغة أهداف ذكية ومؤشرات أداء في مجال القضاء على فقر المرأة، تلزم لتحديث الاستراتيجية الوطنية الأردنية للمرأة والتعامل مع الهدفين الأول والخامس من الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة، الذي التزم به الأردن في عام 2015 .

ت. أهداف الدراسة: للدراسة أهدافها، التي جاءت لتحقيقها، وهي إجابتها عن أسئلتها المشار إليها في مقدمتها.

ث. مشكلة الدراسة: يقاس فقر الدخل في الأردن بموجب منهجية موحدة طبقت خلال سنوات الفترة 2002-2010، وهي منهجية الأخماس، التي تظهر حجم الفقراء من كلا الجنسين في الخميس الأول، أما استهداف الفقراء من كلا الجنسين في الأردن، فإنه يكون من قبل المؤسسات المعنية في ضوء أطرها التشريعية ومنها صندوق المعونة الوطنية، الذي يعمل بموجب قانونه رقم 36 لسنة 1986، وعليه فقد جاءت هذه الدراسة للبحث في تأنيث فقر الدخل في الأردن بين نتائج دراسات تقييمه ومخرجات التدخلات المؤسسية لمعالجته، بدافع معرفة مدى التطابق بين هذين المصدرين وتفسيره، وبمعنى آخر، فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن أسئلتها المشار إليها في

مقدمتها، لأغراض تطبيقية تعود بالنفع والفائدة على سياسات الحد من الفقر وتعزيز الإنتاجية في الأردن.

ج. منهجية الدراسة: استعمل في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، القائم على إدراج معدلات الأسر الفقيرة التي ترأسها إمرأة في الأردن المستخلصة من نتائج دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2002-2010، ومثيلاتها المستمدة من سجلات صندوق المعونة الوطنية خلال عامي 2009 و2017، ومن ثم إجراء المعالجة الإحصائية لتلك المعدلات ببعض المعاملات الرياضية، للوقوف على مدى تطابق مصدريها(دراسات تقييم الفقر، سجلات صندوق المعونة الوطنية) وتفسيره.

ثانيا: نتائج الدراسة:

للإجابة عن السؤال الأول ومفاده ما نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها إمراة من مجموعها، الذي قدرته دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 ؟، فقد تم الرجوع إلى تقريري تقييم الفقر لعامي 2008 و2010 وتبين منهما وفق معطيات الحدول رقم1 بأن نسبة الأسر، التي ترأسها إمراة في الشريحة الأكثر فقرا(الخميس الأول) بلغت في عام 2008(6.9%) وفي عام 2010(8.8%)، كما تبين منهما أيضا بأن متوسط الأسر الفقيرة ، التي ترأسها إمرأة في الشريحة الأكثر فقرا لعامي 2008 و2010 بلغ (9.35%)، وبأن نسبة التغير في معدلات الأسر محل الدراسة ما بين عامي 2008 و2010 مرتفعة وإيجابية، لبلوغها + 27.53%.

وعليه تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الأول بقولها تبلغ نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها إمراة من مجموعها، الذي قدرته دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 (6.9%) و(8.8%)على التوالي بمتوسط قدره(9.35%) وبمعدل تغير قدره(+ 27.53%).

الجدول(1): معدلات الأسرة الفقيرة التي ترأسها إمراة في الأردن مقارنة بمثيلاتها للرجل بحسب نتائج دراسات تقييم الفقر التي أجريت خلال سنوات الفترة 2008-2010

سنة إجراء الدراسة	% الفقر بين الأسر التي يرأسها				% الفقر بين			
	رجل	إمرأة	الفقر للسكان وللأسر	% التغير في معدل الأسر التي ترأسها إمراة بين العامين	الذكور	الإناث	الفقر للسكان وللأسر	% التغير في معدل الإناث بين العامين
2008	93.1	6.9	13.3		49.4	50.6	13.3	
2010	91.2	8.8	14.4	27.53	48.4	51.6	14.4	1.97
المتوسط	92.15	9.35	13.85		48.9	51.1	13.85	

بينما للإجابة عن السؤال الثاني ونصه ما نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها إمراة من مجموعها، الذي يتلقى خدمات صندوق المعونة الوطنية خلال عامي 2009 و 2017؟، فقد تم

الرجوع إلى قاعدة بيانات صندوق المعونة الوطنية، التي يلخصها الجدول رقم 2 ، وتبين منها بأن النسبة مدار البحث بلغت في عام 2009 (57.72%) وفي عام 2017(61%) بمعدل تغير مرتفع قدره(+18.91%).

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الثاني بقولها بلغت نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها إمراة من مجموعها، الذي يتلقى خدمات صندوق المعونة الوطنية خلال عامي 2009 و 2017(57.72%) و(61%) على التوالي بمتوسط(59.36%) وبمعدل تغير مرتفع(+18.91%).

الجدول(2): توزيع الأسر المتلقية لخدمات صندوق المعونة الوطنية التي ترأسها إمراة حسب المحافظات ما بين عامي 2009 و2017

المحافظة	2009			2017			% التغير في إعداد الأسر التي ترأسها إمراة ما بين العامين
	العدد الكلي للأسر المتلقية لخدمات الصندوق	عدد الأسر التي ترأسها إمراة	% الأسر التي ترأسها إمراة من المجموع الكلي	العدد الكلي للأسر المتلقية لخدمات الصندوق	عدد الأسر التي ترأسها إمراة	% الأسر التي ترأسها إمراة من المجموع الكلي	
العقبة	1689	1137	67.32	1859	1285	69	13.1
العاصمة	17551	10788	61.47	19197	13062	68	21.07
البلقاء	6342	3868	60.99	7310	4590	63	18.66
الزرقاء	10638	5942	55.86	13940	8782	63	47.79
الطفيلة	1534	910	59.32	1375	839	61	7.80-
الكرك	5153	2970	57.64	5426	3250	60	9.42
مادبا	3688	2042	55.37	3496	2080	59	1.86
المفرق	7192	3895	55.16	8124	4704	58	20.77
معان	2680	1556	58.06	2859	1661	58	6.74
جرش	3470	1943	55.99	3474	1984	57	2.11
اربد	19998	11193	55.97	22988	13006	57	16.19
عجلون	2624	1408	53.66	2471	1420	57	0.85
المجموع / المعدل	82559	47652	57.72	92519	56663	61	18.91

أما للإجابة عن السؤال الثالث والقائل ما نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010، مقارنة بمثليتها للإناث الفقيرات الدخل، اللواتي يتلقين خدمات صندوق المعونة الوطنية في عام 2017؟، فقد تم الرجوع إلى تقريري تقييم الفقر لعامي 2008 و2010 وإلى قاعدة بيانات صندوق المعونة الوطنية لعام 2017 وتبين من نتائج ذلك، التي يعكسها الجدول رقم 3 أن نسبة الإناث الفقيرات الدخل في الأردن، التي قدرتها دراسات تقييم الفقر أقل(51.1%) من مثليتها، التي قدرها صندوق المعونة الوطنية(57.37%).

وعليه تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الثالث بقولها بلغت نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 بحدود 50.6% و51.6% على التوالي، في حين بلغت وفق تقديرات صندوق المعونة الوطنية في عام 2017 بحدود(57.37%).

الجدول(3): نسبة الإناث الفقيرات الدخل في الأردن بحسب دراسات تقييم الفقر لعامي 2008 و2009 وصندوق المعونة الوطنية لعام 2017

% الإناث الفقيرات الدخل المقدرة بحسب دراسات تقييم الفقر		% الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي يتلقين خدمات صندوق المعونة الوطنية في عام 2017
دراسة تقييم الفقر لعام 2008	دراسة تقييم الفقر لعام 2010	
50.6	51.6	57.37
المتوسط 51.1		

وللإجابة عن السؤال الرابع ومفاده هل يوجد تطابق بين نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها إمراة، المقدرة من منظور دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010، ومثليتها المقدرة من منظور متلقي خدمات صندوق المعونة الوطنية في عامي 2009 و 2017؟، فقد تبين من معطيات الجدولين 1 و2 عدم وجود التطابق محل الدراسة، لكون تقديرات النسبة مدار البحث من قبل صندوق المعونة الوطنية تفوق نظيراتها لدراسات تقييم الفقر بدرجات كبيرة. وبهذا تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الرابع بقولها لا يوجد تطابق بين نسبة الأسر الفقيرة في الأردن، التي ترأسها إمراة، المقدرة من منظور دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010، ومثليتها المقدرة من منظور متلقي خدمات صندوق المعونة الوطنية في عام 2017.

بينما للإجابة عن السؤال الخامس ومفاده هل يوجد تطابق أيضا بين نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 ومثليتها التي قدرها صندوق المعونة الوطنية في عام 2017؟، فتظهر معطيات الجدول رقم 3 عدم وجود التطابق محل الدراسة. وعليه تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الخامس بقولها لا يوجد تطابق أيضا بين

نسبة الإناث الفقيرات الدخل، اللواتي قدرتها دراسات تقييم الفقر خلال سنوات الفترة 2008-2010 ومثليتها التي قدرها صندوق المعونة الوطنية في عام 2017.

وبالاستناد إلى إجابات الأسئلة ذوات الأرقام 1 و2 و3 و4 و5 يتضح تباين حجم تأنيث فقر الدخل في الأردن بين نتائج دراسات تقييمه ومخرجات التدخلات المؤسسية لمعالجته، على اعتبار أن المصدر الأول(نتائج دراسات تقييم الفقر) يقلل من ذلك الحجم وأن المصدر الثاني(تدخلات صندوق المعونة الوطنية) يزيده، مما يؤشر على أن مصداقية المصدر الثاني أعلى من نظيرتها للمصدر الأول، لواقعيتها.

ثالثا: استنتاجات الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها:

أ. الاستنتاجات:

في ضوء النتائج، التي خلصت إليها الدراسة، يستنتج ما يلي:

- تفشي فقر دخل المرأة في الأردن؛ لعدم أعتماد المرأة على نفسها وضعف تمكينها اقتصاديا.
- تنامي طلب الإناث في الأردن على خدمات الحماية الاجتماعية غير المبنية على اشتركاتهن النقدية.
- تباين تقديرات حجم الأسر، التي ترأسها إمراة من مصدر لآخر، مما يتطلب البحث عن أسباب ذلك التباين.
- إختلاف تقديرات حجم الإناث الفقيرات من مصدر لآخر، مما يتطلب البحث عن أسباب ذلك الاختلاف.

ب. توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بما يلي:

- التخلي عن سياسية تقييم الفقر بموجب منهجية الاخماس، لكونها لا تنتج المعدل الصحيح لفقر الدخل وللمتاثرين به من كلا الجنسين.
- دعم صندوق المعونة الوطنية بالموارد المالية، لتمكينه من مواجهة حجم الطلب المتنامي على خدماته.

ج. **مقترحات الدراسة:**

تقترح الدراسة ما يلي:

- إجراء دراسة تحليلية للوقوف على تباين تقديرات حجم الأسر، التي ترأسها إمراة، المستمد من نتائج دراسات تقييم الفقر وتدخلات صندوق المعونة الوطنية.
- إجراء دراسة تحليلية للوقوف على تباين تقديرات حجم الإناث الفقيرات، المستمد من نتائج دراسات تقييم الفقر وتدخلات صندوق المعونة الوطنية.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

1. الاسكوا وجامعة الدول العربية واليونيسيف وبرنامج جامعة اكسفورد للتنمية البشرية(2017)، الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية.
2. الأمم المتحدة(2017)، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة .
3. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية(2013)، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015.
4. الأمم المتحدة،(2002)، حقوق الإنسان(مجموعة صكوك دولية)، المجلدين الأول والثاني، جنيف.
5. البنك الدولي (2005)، التقدم الاقتصادي للمرأة في الأردن: تقييم النوع الاجتماعي.
6. دائرة الإحصاءات العامة (2010)، تقرير حالة الفقر في الأردن لعام 2008.
7. دائرة الاحصاءات العامة (2017)، الأردن بالأرقام 2016 .
8. دوخي الحنيطي وفايز المجالي ووفاء الطراونة (2012)، محددات الفقر في الريف الأردني وعلاقته بالجنس لرب الأسرة(دراسة مسحية لمنتفعي صندوق المعونة الوطنية في لواء الأغوار الجنوبي)،المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، المجلد 8، العدد 2 ، الجامعة الأردنية.
9. دوخي الحنيطي وقبلان المجالي وسعود الطيب وحسين عثمان وأمجد جرار(2004)، تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر (دراسة ميدانية على بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن)، منشورات المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان.
10. رئاسة الوزراء(2017)، خطة تحفيز النمو الاقتصادي في الأردن، (تقرير غير منشور).
11. سعيد الحلاق ومحمد الطعامنة وفؤاد نجيب الشيخ وعبد العزيز الخزاعلة(2008)، ظاهرة الفقر في محافظة اربد : الواقع وإمكانية الحل، منشورات جامعة اليرموك.
12. فواز رطروط(2007)، مستوى الارتباط بين معدلات الفقر والبطالة في الأردن بالفترة من عام 1987-2002 وعلاقته بالتخطيط لبرامج مشاريع توليد الدخل، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد السابع الذي عقدته جامعة اليرموك خلال الفترة 29-31 تموز.
13. فواز رطروط(2013)، تقييم مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية من وجهة نظر الحكومة الأردنية ممثلة في وزارة التنمية الاجتماعية(تقرير غير منشور).
14. فواز رطروط(2004)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل: دراسة تطبيقية على تجربة الأردن، رسالة دكتوراة، جامعة الجزيرة، السودان.
15. فواز رطروط وختام الشنيكات (2016)، أداء نظام وقاية المرأة وحمايتها من العنف والتخطيط له في الأردن، مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية، المجلد 1، العدد 3، أكتوبر .
16. فواز رطروط وختام الشنيكات(2016)، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين حصيلة منظريها وإدراك بعض المعنيين بتطبيقها والآلية المثلى لتعزيزها في الأردن: دراسة ميدانية على عينة أردنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي/ الجزائر، العدد 16 جوان .

17. فواز رطروط وعطاف الحديد وخليل الهلالات(2004)، الآثار الاجتماعية للبطالة في الأردن، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة.
18. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة،(2006)، الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للسنوات 2006-2010 .
19. محمد الصقور وعبد خرابشة وأحمد لطفي وعبد الله الزعبي وحسين شخاترة وحسين الخطيب وعادل لطفي وأمل الصباغ (1993)، تقرير دراسة الفقر الواقع والخصائص، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.
20. محمد الصقور وعمر الشيخ وعيسى إبراهيم وخالد الشريدة وفتحي النسور(1989)، الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.
21. هاجر نصار وفواز رطروط(2016)، فقر المرأة في الأردن، مجلة التربية، العدد الثامن عشر، الجزء الأول(مارس)، جامعة الاسكندرية.
22. هيا المصالحة(2009)، المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأردنيات المتزوجات من العرب غير الأردنيين: دراسة ميدانية لمنتفعات صندوق المعونة الوطنية، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، الجامعة الأردنية.
23. الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي(2009)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر في مناطق جيوب الفقر في الأردن، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الأسرة والتغير، المعقود في الجامعة الأردنية، يوم 28 نيسان.
24. وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2013)، خطة الحكومة لمكافحة الفقر للسنوات 2013-2016.
25. وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2015)، رؤية الأردن 2025.
26. وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية(2004)، تقرير التنمية البشرية(بناء سبل المعيشة المستدامة).
27. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية والبـنك الدولي(2004)، تقييم الفقر في الأردن .
28. وزارة التنمية الاجتماعية(2018)، تمكين المرأة في الأردن،(عرض تقديمي للجنة الأسرة والمرأة النيابية).
29. وزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1997)، دراسة قياس وتحليل الفقر في الأردن، التقرير رقم 1 (غير منشور).

ثانيا: المراجع الانجليزية:

30. Hajar T. Nassar and Fawaz Ratroot(2015), The statistically significant correlation between poverty and unemployment rates in the Hashemite Kingdom of Jordan and Provinces in the periods of 2002 and 2006, 2008 and 2010, Global Journal ofEducational Foundation.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

31. www.mosd.gov.jo